

أكدوا أن التعديلات ستنعكس إيجابيا على العملية التنموية والحفاظ على المال العام

العدالة: آلية للتظلمات في «المناقصات» تعزز الشفافية ومحاسبة الشركات

نواب: قانون المناقصات الجديد يدفع بمشاريع التنمية نحو الإنجاز

رئيس المجلس وجميع الأعضاء مشيرين إلى أن القانون قد استوفي حقه من الدراسة المتعمقة لسد جميع الثغرات الموجودة في القانون القديم.

وأشاد الشايع في هذا الصدد بجهود جميع أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وكل من ساهم في إنجاز القانون.

وكان مجلس الأمة أقر في جلسته يوم الاثنين الماضي تعديلات على قانون المناقصات الصادر عام 1964 بموافقة 40 نائبا لبتنايب مع متطلبات إنجاز المشاريع التنموية ويحقق الرؤية الاقتصادية المستقبلية للدولة.

وجاء تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية المرفوع إلى المجلس ليؤكد على ضرورة إعادة النظر في قانون المناقصات لمواكبة المتغيرات التي طرأت على احتياجات المشاريع وتنفيذ متطلباتها وتعزيز سياسة الدولة الاقتصادية الرامية إلى جذب المستثمر الأجنبي.

وذكر التقرير أنه نظرا لمرور فترة طويلة من الزمن قاربت النصف قرن من تاريخ صدور القانون رقم 37 لسنة 1964 بشأن المناقصات العامة شهدت خلالها الدولة الكثير من التطورات على المستوى التشريعي اضحى من الضروري إعادة النظر في هذا القانون.

وحظي القانون الجديد بقبول وارتياح شديدين بين الاوساط المعنية نتيجة إقرار هذا القانون بعد طول انتظار.

الحالي وضع حدا لتأخر اقرار هذا القانون المهم، معربا عن شكره لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله الذي قام بجهود متميزة لإقرار القانون.

أما النائب ركان النصف فقال ان المجلس الحالي نجح في غضون أسبوع تشريعي متميز في اقرار قانونين من أكثر القوانين تأثيرا في تنمية اقتصاد الدولة وهما قانونا البلدية والمناقصات.

وأعرب النصف عن امه في ان يساهم القانونان الجديدان في إحداث نقلة نوعية للمكوث.

فيما قال النائب فيصل الشايع: ان مجلس الأمة قام بدوره في تشريع هذا القانون المهم بعد تأخير دام ما يقارب 30 عاما ظل فيه القانون بين أروقة المجلس دون حسم.

وأكد ان حسم القانون وإقراره إنجاز يستحق أن يوجه الشكر عليه إلى



ركان النصف



سعود الحريجي



أحمد لاري



حمود الحماد



الشيخ محمد العبدالله

فرصة للحاق بركب الانجازات الخليجية التي تأخرت عنها لأسباب كثيرة منها القصور التشريعي.

وأضاف ان هناك قوانين ظلت لسنوات بحاجة لتعديل وتغيير، معربا عن امه في ان ينجح القانون الجديد من خلال حسن تطبيقه في تحقيق الطفرة الاقتصادية التي شرع القانون لأجل تحقيقها.

من جانبه، قال النائب د.محمد الحويلة ان المجلس

على ألا تتم ترسية مناقصة جديدة على نفس المقاول إلا بعد الانتهاء من المشروع المتعثر.

وأكد ان تلك التعديلات ستنعكس ايجابا على المشاريع التنموية وعلى المال العام، مضمنا تبني المجلس لنيل تلك القوانين الكبيرة والسعي لإنجازها بعد تعطيلها لسنوات عديدة.

بدوره، قال النائب سعود الحريجي ان القانون الجديد للمناقصات سيمنح الكويت

أو المجالس السابقة. من جانبه، أكد النائب حمود الحماد ان قانون المناقصات الجديد من ضمن أبرز القوانين التي أقرها مجلس 2013 مشيرا إلى ان القانون تضمن تعديلات جوهرية على القانون القديم تمثل نقلة نوعية كبيرة له.

ولفت الى ان التعديلات الجديدة واجهت ما يتعلق بموضوع التعثر في إنهاء مشروع الترسية حيث نصت

بداية الفصل التشريعي الرابع عشر والذين ساهموا بجهود مخصصة للوصول إلى نقاط مشتركة تحقق توافق السلطتين حول القانون.

من جهته، ثمن النائب أحمد لاري تفاهم السلطتين حول القانون مما دفع النواب والوزراء الى الحرص على إقراره.

وقال ان إنجاز هذا القانون يسجل باسم كل من ساهم في تقديم تعديلات عليه سواء في المجلس الحالي

أكد عدد من النواب والوزراء ان قانون المناقصات الجديد الذي أقره مجلس الأمة مؤخرا يعزز الشفافية ويدفع بسرعة إنجاز المشروعات التنموية في البلاد.

وقال النواب في تصريحات صحافية لقسم الصحافة البرلمانية في مجلس الأمة ان التعديلات على قانون المناقصات التي طار انتظارها لعقود من الزمان تعزز مبدأ المحاسبة للشركات المخالفة وسرعة البت في التظلمات.

وأكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله في تصريح صحافي على اهمية قانون المناقصات في الاقتصاد الكويتي وتنفيذ المشاريع.

وأضاف العبدالله ان قانون المناقصات سيسوفر المزيد من الفرص للمقاولين ويفتح السوق أمام الشركات المحلية والأجنبية ويضمن تحقيق مبادى تكافؤ الفرص والشفافية.

وأوضح ان القانون وضع آلية لتظلمات جديدة تعزز الشفافية ومحاسبة الشركات المخالفة وسرعة البت في التظلمات والقضايا الخاصة بالمناقصات من خلال تخصيص دائرة قضائية للفصل في تلك القضايا.

وكشف العبدالله ان اعداد مذكرة الإحالة لقانون المناقصات كان أول عمل قام به عندما التحق بالعمل في مجلس الوزراء في عام 1996 ومنذ ذلك الحين لم ير القانون النور إلا بعد 20 عاما من تلك المذكرة.

وأعرب عن شكره لأعضاء اللجنة المالية المتعاقبين منذ

الغريب: تنظيم تشريعي متكامل للمناقصات العامة والتعاقدات المباشرة

قرارات لجنة المناقصات المركزية بما نصت عليه من تخصيص غرفة بالدائرة الإدارية المحكمة الكلية واقتصار التقاضي في تلك المنازعات على درجتين فقط وتسهيل إجراءات التقاضي.

وأشار الغريب ان القانون الجديد فتح المجال أمام مشاركة الشركات الأجنبية فيما يطره الجهاز المركزي للمناقصات العامة دون اشتراط الشراكة أو الوكالة مع شركة كويتية ومنع عملية تضارب المصالح وكفل مقومات الشفافية وإقامة قواعد المعلومات وحرية تداولها.

وتابع الغريب ان جوهر التعديلات نظم أساليب الطرح والتعاقد بكافة المناقصات والممارسات العامة من حيث التسجيل والتصنيف والتاميل واعتماد الطرح بنظام المظروفين الفني والمالي واعتبار معياري السعر الاجمالي والكلفة الاجمالية في المقارنة بين العطاءات كما نظم القانون عملية إلغاء المناقصة والعودة عن الترسية والتعاقد من الباطن فضلا عن تنظيم الأوامر التغييرية للمشروع.

وأوضح ان من أبرز المحاور أيضا اجازة تعديل أسعار التعاقد بالنقص أو الزيادة وسرعة صدور الأحكام الخاصة بالنظم ضد

بعد توقيع العقود». وأضاف الغريب في تصريح خاص ان من أبرز النقاط التي شملها القانون ما يتعلق بإيجاد تنظيم تشريعي لما طرحه مؤسسة البترول الكويتية والشركات المملوكة لها من مناقصات عامة وما قدمه من اصلاحات تطويرية للهيكل التنظيمي لمجلس ادارة الجهاز المركزي للمناقصات وأمانته العامة وكذلك رفع النصاب المالي لاختصاص الجهاز المركزي للمناقصات إلى 75 ألف دينار مع تنظيم إجراءات الطرح والتعاقد في حالات الضرورة وفقا للمادة 19 من القانون.

أكد أمين سر لجنة المناقصات المركزية المستشار فيصل الغريب ان تعديلات قانون المناقصات التي أقرها مجلس الأمة أخيرا ستحقق نقلة نوعية بما نصت عليه من مواد تدعم الشفافية والعدالة وقال: «ان تلك التعديلات تناولت أمورا كثيرة مهمة تتعلق بالمناقصات العامة والتعاقدات المباشرة وقدمت تنظيم متكامل لها كما ان التعديلات لم تغفل الجوانب الفنية بما تنص عليه من إنشاء قطاع فني كامل لمراجعة شروط ومواصفات المناقصات لافتا إلى ان «التعديلات وفرت دعما كبيرا لعمل لجنة المناقصات في المتابعة

نواب: تعديلات قانون الصيدلة تنصف الصيدلة الكويتيين وتمنحهم فرصا استثمارية انتظروها طويلا



د. محمد الحويلة



عسكر العنزي



فيصل الشايع



سعدون حماد

قبل فض دور الاعتقاد الحالي نظرا لما تنص عليه تعديلاته من أمور جوهرية تمنح الصيدي الكويتي فرصة للعمل في محاله وإزالة كل المعوقات القانونية.

وأضاف الشايع إن المجلس حرص على إقرار التعديلات التي توفر علاجا حقيقيا لبعض الجوانب السلبية في القانون القديم وراعى أصحاب الشركات القديمة العاملة قبل إقرار قانون تنظيم مهنة الصيدلة عام 1998 تقديرا لدورها.

وأكد على ان المجلس الحالي وضع قضايا الشباب ضمن أولوياته منذ بداية الفصل التشريعي وعمل على دعم من خلال تعديل التشريعات المعوقة وسن تشريعات جديدة.

ولفت الشايع الى عقد اجتماعات سابقة مع أصحاب المشروعات الصغيرة بهدف التعرف على مشاكلهم والتعاون مع الحكومة لإزالة المعوقات التي تعترضهم.

يذكر ان مجلس الأمة أقر تعديلات على قانون رقم 25 لسنة 1996 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة بأغلبية 51 صوتا من أصل 52 صوتا حضروا التصويت.

وجاءت تلك التعديلات بناء على مطالب الصيدلة الكويتيين التي استمرت أكثر من عشر سنوات من اجل انصاف الصيدي الكويتي ومواجهة المستجندات في مهنة الصيدلة.

الحويلة: مجلس الأمة حريص على تعديل جميع القوانين القديمة المتعلقة بدعم الشباب

الشايع: أعضاء المجلس أبدوا رغبة كبيرة في إقرار هذا القانون قبل فض دور الانعقاد الحالي نظرا لما تنص عليه تعديلاته من أمور جوهرية

مناسبة للعمل وخدمة البلد في هذا التخصص، كما أنه منح الصيديليات القائمة فرصة عام كامل لتعديل أوضاعها بما يتناسب مع القانون الجديد.

وشدد على استمرار دعم مجلس الأمة للشباب الكويتي من خلال التركيز على القوانين التي تهمهم بشكل خاص وتهتم المواطن الكويتي بشكل عام وكذلك القوانين التي تحافظ على المكتسبات الشعبية.

من جهته، أكد النائب د.محمد الحويلة حرص مجلس الأمة على تعديل جميع القوانين القديمة التي تحتاج إلى ذلك لاسيما القوانين المتعلقة بدعم الشباب وتوفير البيئة المناسبة لإطلاق أبداعاتهم في التخصصات كافة.

ويشارك الحويلة للصيدلة إنجاز القانون، معتبرا انه مهم ونوعي يعالج أوجه القصور التنظيمية لمهنة الصيدلة ويديم الصيادلة الكويتيين ويفتح المجال أمام الشباب الراغبين في هذا التخصص من خلال توفير مظلة قانونية تحمي حقوقهم وتشجعهم.

وقال ان القانون سيحقق الاستقرار لأصحاب تلك المهنة وهو عامل مهم لأي تخصص فني حتى يتمكن أهل الاختصاص من العمل بآريحية تدعم الإنجاز والإبداع في العمل.

بدوره، قال النائب فيصل الشايع ان أعضاء المجلس أبدوا رغبة كبيرة في إقرار هذا القانون

حماد: التعديلات تمت بناء على مطالب الصيدلة الكويتيين التي يجب على ممثلي الأمة السعي نحو تحقيقها

عسكر: قدمت مقترح تعديل القانون مع النائب صالح عاشور بعد لقاءات بعدد من أصحاب مهنة الصيدلة وإدراك أهمية تلك المطالب

أكد عدد من أعضاء مجلس الأمة ان التعديلات التي أقرها المجلس على قانون تنظيم مهنة الصيدلة رقم 28 لسنة 1996 تنصف الصيدلة الكويتيين وتمنحهم فرصا استثمارية.

وقال النواب في تصريحات لقسم الصحافة البرلمانية في مجلس الأمة ان تلك التعديلات جاءت بالتنسيق مع الصيدلة أنفسهم الذين انتظروها لسنوات طويلة.

وشددوا على عزمهم المضي نحو تعديل أي قانون معني بفتح الشباب الكويتي بما يحقق طموحاتهم ويلبي احتياجاتهم ويمكثهم من أداء أعمالهم.

وهنا مقرر اللجنة الصحية النائب سعدون حماد الصيدلة بإقرار تعديلات القانون المستحقة والتي انتظروها طويلا.

وقال حماد إن تلك التعديلات تمت بناء على مطالب الصيدلة الكويتيين التي يجب على ممثلي الأمة السعي نحو تحقيقها باعتبارها مطالب منطقية تدعم تلك الفئة من الشباب الكويتي.

بدوره، قال النائب عسكر العنزي انه قدم مقترح تعديل القانون مع النائب صالح عاشور بعد لقاءات جمعتهم بعدد من أصحاب مهنة الصيدلة وإدراك أهمية تلك المطالب في دعم الصيدلة الكويتيين ورفع الظلم الواقع عليهم.

وأضاف ان القانون القديم مر عليه 16 عاما وكان لا بد من تعديله ليتناسب مع الوضع الحالي من ناحية تزايد اعداد الخريجين وتنويع الفرص الوظيفية لهم من خلال فتح المجال للعمل بالقطاع الخاص.

نفي شائعات عدم ترشحه للانتخابات المقبلة دميثير: وعي المواطنين فوّت فرص إحداث الفتنة داخل الكويت

أكد النائب خلف دميثير العنزي ان مجلس الأمة لن يقبل بتمرير أي تشريع من شأنه الإضرار بنوي الدخل المحدود، مشيرا إلى ان موقف المجلس من رفض رفع رسوم الكهرباء والماء على السكن الخاص كان رسالة واضحة إلى الحكومة بأن المواطن الكويتي خط أحمر.

وأضاف دميثير على الحكومة ان تعي أنها لن تجد أغلبية داعمة لأي تشريع قد يلحق الضرر بالمواطنين، مؤكدا أن التعاون مع الحكومة في إقرار القوانين لا يعني أبدا القبول بما ينعكس سلبا على حياتهم.

وأعرب دميثير عن ثقته بفضلة أبناء الشعب الكويتي في تقيوت أي فرصة على من يريد إحداث الفتنة بين فئات المجتمع الكويتي، لافتا إلى أن استقباله المهنيين بشهر رمضان تزامن مع مرور عام على المحملة الوطنية التي جسدها الكويتيون قيادة وشعبا بعد حادث التفجير الإرهابي الذي حصل في مسجد الصادق، وهي الحادثة التي جسدت معاني سامية بتلاحم أبناء الكويت كافة في السراء والضراء.

وتعني دميثير أن يكون عند حسن ظن المواطنين وأبناء الدائرة الثانية، نائفا إشاعات ترددت عن عدم رغبته في الترشح للانتخابات النيابية المقبلة، ليستمر في خدمة الناس من خلال العمل النيابي الممتد منذ أكثر من 30 عاما.

أكد أمين سر لجنة المناقصات المركزية المستشار فيصل الغريب ان تعديلات قانون المناقصات التي أقرها مجلس الأمة أخيرا ستحقق نقلة نوعية بما نصت عليه من مواد تدعم الشفافية والعدالة وقال: «ان تلك التعديلات تناولت أمورا كثيرة مهمة تتعلق بالمناقصات العامة والتعاقدات المباشرة وقدمت تنظيم متكامل لها كما ان التعديلات لم تغفل الجوانب الفنية بما تنص عليه من إنشاء قطاع فني كامل لمراجعة شروط ومواصفات المناقصات لافتا إلى ان «التعديلات وفرت دعما كبيرا لعمل لجنة المناقصات في المتابعة



خلف دميثير

دعوة للتسجيل في «بنك الخبراء الوطني» بالكويت

ضمن مشروع دعم القدرات المؤسسية لخطة التنمية الوطنية للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الكويت

يدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتسجيل في «بنك الخبراء الوطني» في دولة الكويت

للتخصصات التالية :

1. Economic Advisor
2. Project Manager
3. Communication and Awareness Raising Specialist

للإطلاع على الشروط المرجعية الخاصة بالطلب، الرجاء زيارة موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

<http://www.kw.undp.org/content/kuwait/en/home/operations/jobs/>

وتقديم الطلب عن طريق الدخول على الشاغر التالي :

2nd batch of Profiles - CONSULTANT-CALL FOR APPLICATIONS: KUWAIT NATIONAL ROSTER OF EXPERTS 8-July-2016 KUWAIT